المجلد الرابع

٤/١٥ :

(وكذلك رأيت في فتاوي الفقيه أبي محمد فتوى طويلة ، فيها أشياء حسنة قد سئل بها عن مسائل متعددة قال فيها : . . .)(١) .

قلت :

ذكر بعض أهل العلم أن الفقيه أبا محمد هنا هو (أبو محمد الجويني) والد إمام الحرمين ، وذكر آخرون – منهم محقق (نقض المنطق) المفرد ص ١٤– أنه العز بن عبد السلام ، و هو الصواب لثلاثة أمور :

الأول : أن الشيخ يكني ابن عبد السلام – رحمهما الله – كثيراً ويصفه بالفقيه وقد ذكره في هذه الرسالة (٤/٦٥) فقال (كان الفقيه أبو محمد بن عبد السلام) ، وقال في موضع آخر (٢/١٣١) (وقال الفقيه أبو محمد بن عبد السلام ... فكفره الفقيه أبو محمد) ، وغيرها .

والثاني : أن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ذكر في هذه الرسالة قوله (٤/٨٨) : (ولطريقة أبي المعالي كان أبو محمد يتبعه في فقهه . . .) ، وأبو محمد الجويني هو والد أبي المعالي .

والثالث : أن أبا محمد الجويني يختلف عن أبي محمد بن عبد السلام رحمهما الله في التعصب للأشعرية كما يظهر من ترجمتهما ومعتقدهما .

❁❁❁❁❁❁❁❁

---

(١) قسم الجامع رحمه الله كتاب (نقض المنطق) إلى قسمين ، فجعل أوله هنا (٤/١-١٩٠) ، والقسم الثاني في (٩/٥-٨١) .

٤/٧٩ :

(مثل ما يذكره بعض العامة من ملاحم (ابن غنضب)[١] ؛ ويزعمون أنه كان معلما للحسن والحسين ، وهذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم ، وملاحم (ابن غنضب) إنما صنفها بعض الجهال في دولة نور الدين ونحوها ، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل) .

قلت :

و (ابن غنضب) تصحيف صوابه : (ابن عقب) ، كما ورد كذلك في المنهاج ١٨٢/٧،١٨٣ ، وكما ذكره خليفة في (كشف الظنون) ٢ / ١٨١٨ حيث قال :

(ملحمة ابن عقب : وهو يحيى بن عقب ، معلم الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما (!) ، منظومة لامية أولها :

رأيت من الأمور عجيب حال لأسباب يسطرها مقالي) .

٤/١٩٤-١٩٦:

(قال شيخ الإسلام : رحمه الله :

الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهيته . . .) .

قلت :

وهذه الرسالة مستلة – مع اختصار و ترتيب – من (الاقتضاء) ٢/ ٥٨٢ –٥٨٨ ،

---

(١) وقد ورد هكذا في (نقض المنطق) المفرد أيضا ص ٦٦ .

والذي يظهر أنها ليست من عمل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، وإنما استلها بعض تلاميذه أو محبيه ، وقام باختصارها وترتيبها ، وإليك مقابلة النصين[١] :

(قال شيخ الإسلام : رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى :

[الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهيته : (قاعدة عظيمة عامة وتمامها بالجواب عما يعارضها . فإن من الناس من يقول : البدع تنقسم إلى قسمين لقول عمر : « نعمت البدعة » ، وبأشياء أحدثت بعده ﷺ : وليست مكروهة : للأدلة من الإجماع والقياس . وربما ضم إلى ذلك من لم يحكم أصول العلم ما عليه كثير من الناس من العادة][٢]

[بمنزلة من إذا قيل لهم : « تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا » .

وما أكثر من يحتج به من المنتسبين إلى علم أو عبادة بحجج ليست من أصول العلم][٣] .

[وقد يبدي ذووا العلم له مستندا من الأدلة الشرعية ؛ والله يعلم أن قوله لها وعمله بها : ليس مستندا إلى ذلك ؛ وإنما يذكرها دفعا لمن يناظره .

والمجادلة المحمودة : إنما هي إبداء المدارك التي هي مستند الأقوال والأعمال وأما

---

(١) لا أعني بالمقابلة ذكر الفروق ؛ لأن كاتب الرسالة هنا قد اختصر الأصل ، ولكن أعني بالمقابلة ذكر أصل كل قطعة من هذا المختصر .

(٢) الاقتضاء : ٢ / ٥٨٥ - ٥٨٦ .

(٣) الاقتضاء : ٢ / ٥٨٦ .

إظهار غير ذلك : فنوع من النفاق في العلم والعمل][(١)] .

[وهذه « قاعدة » دلت عليها السنة والإجماع مع الكتاب ، قال الله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ .

فمن ندب إلى شيء يتقرب به إلى الله ، أو أوجبه بقوله أو فعله ، من غير أن يشرعه الله : فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله ، ومن اتبعه في ذلك : فقد اتخذ شريكا لله شرع في الدين ما لم يأذن به الله ، وقد يغفر له لأجل تأويل إذا كان مجتهدا : الاجتهاد الذي يعفى معه عن المخطئ ؛ لكن لا يجوز اتباعه في ذلك كما قال تعالى : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ . فمن أطاع أحدا في دين لم يأذن الله به : من تحليل ، أو تحريم ، أو استحباب ، أو إيجاب : فقد لحق من هذا الذم نصيب ، كما يلحق الآمر الناهي . ثم قد يكون كل منهما معفوا عنه . فيتخلف الذم لفوات شرطه ، أو وجود مانعه . وإن كان المقتضي له قائما ، ويلحق الذم من تبين له الحق ؛ فتركه أو قصر في طلبه فلم يتبين له ، أو أعرض عن طلبه لهوى أو كسل ونحو ذلك .

وأيضا : فإن الله عاب على المشركين شيئين :

(أحدهما) : أنهم أشركوا به ما لم ينزل به سلطانا .

(الثاني) : تحريمهم ما لم يحرمه الله ، كما بينه ﷺ في حديث عياض [عند] مسلم ، وقال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا

---

(١) الاقتضاء : ٢ / ٥٨٨ .

وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ﴾ فجمعوا بين الشرك والتحريم ، والشرك يدخل فيه كل عبادة لم يأذن الله بها ، فإن المشركين يزعمون أن عبادتهم إما واجبة ؛ وإما مستحبة : ثم منهم من عبد غير الله ليتقرب به إلى الله ، ومنهم من ابتدع دينا عبد به الله ، كما أحدثت النصارى من العبادات .

وأصل الضلال في أهل الأرض إنما نشأ من هذين ، إما اتخاذ دين لم يشرعه الله أو تحريم ما لم يحرمه .

ولهذا كان الأصل الذي بنى عليه أحمد وغيره مذاهبهم : أن الأعمال (عبادات وعادات) ؛ فالأصل في العبادات لا يشرع منها إلا ما شرعه الله ؛ والأصل في العادات لا يحظر منها إلا ما حظره الله ، وهذه المواسم المحدثة[١] إنما نهي عنها لما أحدث فيها من الدين الذي يتقرب به][٢] .

٤/ ٢٥٩ - ٢٦١ :

(وسئل :

هل جميع الخلق حتى الملائكة يموتون ؟ .

فأجاب :

الذي عليه أكثر الناس : أن جميع الخلق يموتون . . .)

---

(١) يقصد بالمواسم المحدثة ما ذكره في الاقتضاء من الأعياد والمواسم المبتدعة كما في أول الفصل الذي ذكر فيه هذه القاعدة (٢/٥٨١) ، ولم يتقدم ذكر للمواسم في هذا المختصر ! .

(٢) الاقتضاء : ٢ / ٥٨٢ - ٥٨٥ .

قلت :

هذه الفتوى كررت مرة أخرى في : (١٦ / ٣٣ - ٣٦) ، ونسخة الفتوى هناك غير نسختها هنا لأمرين :

الأول : أن السؤال هناك فيه تفصيل لم يذكر هنا .

والثاني : أن هناك فروقاً بين النسختين ، وقد ذكرتها أثناء الكلام على المجلد السادس عشر .

❁❁❁❁❁❁❁❁

٤/٣٢٣ :

(فقوله هنا : ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ ﴾ يبين أنه رفع بدنه وروحه كما ثبت في الصحيح أنه ينزل بدنه وروحه ؛ إذ لو أريد موته لقال : وما قتلوه وما صلبوه ؛ بل مات . [فقوله : ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ ﴾ يبين أنه رفع بدنه وروحه كما ثبت في الصحيح أنه ينزل بدنه وروحه]) .

قلت :

والذي يظهر أن ما بين المعقوفتين مكرر سهوا .

❁❁❁❁❁❁❁❁

٤/٣٣٧ :

(وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

عن الخضر وإلياس : هل هما معمران ، بينوا لنا رحمكم الله تعالى .

فأجاب : إنهما ليسا في الأحياء ولا معمران . . . إلى أن قال :

وقال أبو الفرج بن الجوزي : قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾ وليس هما في الأحياء ، والله أعلم) .

قلت :

والنقل عن ابن الجوزي في آخر هذه الفتوى فيه خلل كما هو ظاهر من السياق - والله أعلم - ، فيظهر وقوع سقط في هذا الموضع .

وابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ له كتاب ألفه في هذا الأمر بعنوان (عجالة المنتظر في شرح حال الخضر) ، وقد ذكره ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تاريخه (٢/٢٦٥) حيث قال : (وأما الذين ذهبوا إلى أنه قد مات ، ومنهم البخاري ، وإبراهيم الحربي ، وأبو الحسين ابن المنادي ، والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي ، وقد انتصر لذلك وصنف كتاباً سماه « عجالة المنتظر في شرح حال الخضر « فيحتج لهم بأشياء كثيرة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾ : فالخضر إن كان بشراً فقد دخل في هذا العموم لا محالة ، ولا يجوز تخصيصه إلا بدليل صحيح ، والأصل عدمه حتى يثبت ، ولم يذكر ما فيه دليل على التخصيص عن معصوم يوجب قبوله)[١] فلعل كلام ابن الجوزي على الأخير على الآية أو نحوه هو الساقط من الفتوى ، والله تعالى أعلم .

❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) وانظر باقي أدلة ابن الجوزي كما ساقها ابن كثير رحمه الله في (البداية) ٢ / ٢٦٥ - ٢٧١) ، وقد ساقها ابن القيم رحمه الله أيضاً في (المنار المنيف) ص ٦٩ - ٧٦ ، وقد ذكر محقق (المنار) ـ أبو غدة ـ في الحاشية كلام ابن كثير رحمه الله تعالى في تاريخه ، وذكر أن ابن حجر رحمه الله أكثر من النقل عن كتاب ابن الجوزي هذا في (الإصابة) في ترجمة الخضر : ١ / ٤٢٨-٤٤٨ .

٤/٣٣٨ - ٣٤٠:

(سئل الشيخ رحمه الله :

هل كان الخضر عليه السلام نبيا أو وليا ، وهل هو حي إلى الآن ، وإن كان حيا فما تقولون فيما روى عن النبي ﷺ أنه قال « لو كان حيا لزارني » ، هل هذا الحديث صحيح أم لا ؟ .

فأجاب : أما نبوته : فمن بعد مبعث رسول الله لم يوح إليه ولا إلى غيره من الناس ، وأما قبل مبعث النبي ﷺ فقد اختلف في نبوته . . . وأكثر العلماء على أنه لم يكن نبيا ... وأما حياته : فهو حي ...) .

قلت :

وهذه الفتوى شكك الجامع رحمه الله فيها حيث علق على أولها بقوله (هكذا وجدت هذه الرسالة)[١] ، والذي يظهر أنها ليست له ، فهي تخالف ما قرره الشيخ رحمه الله في مواضع من أن الخضر قد مات :

---

(١) قال الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله عن هذه الرسالة في كتابه (الردود) ص ٣٥٧ (وهذه الفتوى لم نر من نقلها عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - قبل الشيخ ابن قاسم - رحمه الله تعالى - ، جامع الفتاوى وقد علق عليها بقوله (٤/٣٣٨) : (هكذا وجدت الرسالة) اهـ . ومعلوم أن الشيخ ابن قاسم - رحمه الله تعالى - لا يعلق على الفتاوى بمثل ذلك ، فلولا أنه في شك من هذه الفتوى لما علق عليها لأنها تخالف سائر فتاويه وأقواله في الخضر ، وما ينقله عنه الكافة ، وبخاصة أخص تلامذته ابن القيم - رحمه الله تعالى - ...وذكر بعد ذلك نقولات عن شيخ الإسلام رحمه الله وابن القيم وغيرهم من أهل العلم رحمهم الله في هذا) .

١- منها ما ذكره قبل هذه الفتوى بصفحة حين سئل عن حياة الخضر وإلياس فقال (إنهما ليسا في الأحياء ولا معمران) .

٢-ومنها قوله في الفتاوى : ١ / ٢٤٩ (فإن خضر موسى مات كما بين هذا في غير هذا الموضع) .

٣-ومنها قوله في (المنهاج) : ٤ / ٩٣ : (والذي عليه سائر العلماء المحققون[1] أنه مات) .

٤-ومنها قوله في الفتاوى : ٢٧ / ١٠٠- ١٠١: (والصواب الذي عليه المحققون أنه ميت ، وأنه لم يدرك الإسلام ، ولو كان موجودا في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لوجب عليه أن يؤمن به ، ويجاهد معه ، كما أوجب الله ذلك عليه وعلى غيره ، ولكان يكون في مكة والمدينة ، ولكان يكون حضوره مع الصحابة للجهاد معهم وإعانتهم على الدين أولى به من حضوره عند قوم كفار ليرقع لهم سفينتهم ، ولم يكن مختفيا عن خير أمة أخرجت للناس ... إلى أن قال : وإذا كان الخضر حيا دائما فكيف لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك قط ، ولا أخبر به أمته ، ولا خلفاؤه الراشدون ؟!) .

٥- ومنها ما ذكره ابن عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (العقود الدرية) أثناء الكلام على مؤلفات

(١) كذا أثبتها محقق (المنهاج) رحمه الله ، وهو خطأ في اللغة ، فإن الحق أن يقال : سائر العلماء المحققين ، وقد ذكر في الحاشية أن في بعض الأصول (الذي عليه سائر العلماء والمحققون) ، ولعل هذا أصوب ؛ لأن المحققين هنا تكون معطوفة على (سائر) ، أو أن العبارة (الذي عليه العلماء المحققون) ، والله تعالى أعلم .

الشيخ ص ٧٠ : (وجواب في الخضر : هل مات أو هو حي ، واختار أنه مات)[١] .

٤/٣٤٣ :

(سئل شيخ الإسلام :

عن (صالحي بني آدم والملائكة أيهما أفضل) ؟ .

فأجاب : بأن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية ، والملائكة أفضل باعتبار البداية ، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزهين عما يلابسه بنو آدم ، مستغرقون في عبادة الرب ، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر .

وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فيصير صالحو[٢] البشر أكمل من حال الملائكة .

قال ابن القيم : وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل وتتفق أدلة الفريقين ويصالح كل منهم على حقه) .

قلت : وهذا الكلام ذكره ابن القيم رحمه الله في (بدائع الفوائد) ٣ / ١٦٣ عن شيخه رحمه الله ، وعنه نقل ، لوجود تعليقه على الفتوى .

---

(١) ويحتمل أن تكون هذه الرسالة كتبها الشيخ رحمه الله في بداية طلبه ، وقد قال ابن السرّاج (ت : ٧٤٧) ـ وهو من أصحاب الشيخ في صباه ـ « ومن العجب كوننا رأينا من الفضلاء من شحن كتبه بشهادة الأولياء ، وهم الجم الغفير ، ببقاء الخضر عليه السلام ورؤيته ومحادثته والتعلم منه ، إلى غير ذلك ، ثم يقول في مكان آخر : إن ذلك باطل وإنه من إلقاء الشيطان بين الناس ، فلا حول ولا قوة إلا بالله » انتهى من (أضواء على الرسالة المنسوبة إلى الحافظ الذهبي : النصيحة الذهبية لابن تيمية) لأبي الفضل القونوي ص ٦٤ .

قلت : على أن ابن السراج صوفي محترق لا يوثق بقوله ، والله تعالى أعلم .

(٢) البدائع : فيصير حال صالحي .

٤ / ٣٥٠ - ٣٩٢ :

(قال شيخ الإسلام :

فصل : في المسألة المشهورة بين الناس ، في (التفضيل بين الملائكة والناس) .

قال : الكلام إما أن يكون في التفضيل بين الجنس : الملك ، والبشر ، أو بين صالحي الملك والبشر . أما الأول ، وهو أن يقال : أيما أفضل : الملائكة ، والبشر ، فهذه كلمة تحتمل أربعة أنواع : . . .) .

قلت :

وأريد أن أنبه إلى أمرين :

الأمر الأول : أن هذه الرسالة أشك كثيراً في نسبتها لشيخ الإسلام رحمه الله ، فمن قرأ للشيخ وعرف نفسه في رسائله وفتاواه سيعرف هذا جيداً ، فإما أن يكون أصلها للشيخ رحمه الله وخلط كلامه بكلام غيره ولم يميز بين الكلامين ، أو أنها لأحد تلاميذه والمتأثرين به ، ونحو ذلك ، أما أن تكون جميع هذه الرسالة للشيخ فهو ما أستبعده والله أعلم ، فالطريقة التي كتبت بها هذه الرسالة مغايرة لطريقة الشيخ في الجملة[(١)] ، وسأذكر هنا بعض الأمثلة على ذلك :

أولاً : ذكر بعض الفقرات والجمل التي لم يعهد عن الشيخ استعمالها بهذه الصورة (في رسالة واحدة !) ، نحو :

١ـ ص ٣٥٩ (هذا هو العجب العجيب) .

---

(١) هناك عبارات وجمل تصدر من الشيخ رحمه الله كثيرا ، ويوجد نحو هذه العبارات في هذه الرسالة ، وإنما الكلام على مجموع الرسالة وصياغتها .

٢- ص ٣٦٤ (فافهم هذا فإن تحته سر)[١] .

٣- ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ (فافهم هذا فإنه مجلاة شبهة ومصفاة كدر) .

٤- ص ٣٦٦ (والله أكبر كبيرا) .

٥- ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ (فلا تلجن باب إنكارٍ ، وردٍ ، وإمساكٍ ، وإغماض ، رد لظاهره ، وتعجبا من باطنه ، حفظا لقواعدك التي كتبتها بقواك ، وضبطتها بأصولك التي عقلتك عن جناب مولاك ، إياك مما يخالف المتقدمين من التنزيه وتوق التمثيل والتشبيه ، ولعمري إن هذا هو الصراط المستقيم ، الذي هو أحد من السيف وأدق من الشعر ، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) .

٦- ص ٣٥٢ (لا علم لي بحقيقته) وص ٣٥٣ (هذا غير معلوم والله أعلم بخلقه) ، وص ٣٥٤ (لكن الذي سنح لي والله أعلم بالصواب) ، وص ٣٦١ (ولعل ذلك والله أعلم بحقائق الأمور) ، ص ٣٦٤ (ولا حاجة بنا إلى تفسير كلام ربنا بآرائنا والله أعلم بتفسيره) .

٧- ص ٣٧٤ (وهذا بحر يغرق فيه السابح ، لا يخوضه إلا كل مؤيد بنور الهداية ، وإلا وقع إما في تمثيل ، أو في تعطيل ، فليكن ذو اللب على بصيرة أن وراء علمه مرماة بعيدة ، وفوق كل ذي علم عليم) .

٨- ص ٣٧٥ (ولو ثبت أن علم البشر في الدنيا لا يكون إلا على أيدي الملائكة وهو والله باطل) .

٩- ص ٣٧٩ (فهذا - هداك الله - وجه التفضيل بالأسباب المعلومة ذكرنا منه

---

(١) كذا في المجموع ، وصوابه (فإن تحته سرًا) وهذا مما يقوي الشك في نسبتها للشيخ رحمه الله .

أنموذجا) ، وص ص ٣٨١ (فاعلم - نور الله قلبك وشرح صدرك للإسلام -) .

ثانياً : وصف المخالفين له بما لم يعهد عنه ، نحو :

١ـ ص ٣٥٨ (وقد قال بعض الأغبياء : إن السجود إنما كان لله وجعل آدم قبلة لهم) .

٢ـ ص ٣٦٢ (فاعلم أن هذه المقالة أولاً ليس معها ما يوجب قبولها ، لا مسموع ، ولا معقول ، إلا خواطر ، وسوانح ، ووساوس ، مادتها من عرش إبليس) .

٣ـ ص ٣٦٣ (ومن اختلج في سره وجه الخصوص بعد هذا التحقيق والتوكيد فليعز نفسه في الاستدلال بالقرآن والفهم ، فإنه لا يثق بشيء يؤخذ منه ، يا ليت شعري ! لو كانت الملائكة كلهم سجدوا وأراد الله أن يخبرنا بذلك ، فأي كلمة أتم وأعم، أم يأتي قول يقال أليس هذا من أبين البيان ؟) .

٤ـ ص ٣٧٦ (وليس كما زعم هذا الغبي) .

٥ـ ص ٣٩١ (وهذا من أوضح الكلام لمن فقه بالعربية ، ونعوذ بالله من التنطع) .

ثالثاً : قوله ص ٣٧٩ في معرض تفضيله صالحي البشر على الملائكة (وأين هم عن الذين ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ ، وأين هم ممن يدعون إلى الهدى ودين الحق ، ومن سن سنة حسنة ، وأين هم من قوله ﷺ : « إن من أمتي من يشفع في أكثر من ربيعة ومضر » ، وأين هم من الأقطاب ، والأوتاد ، والأغواث ، والأبدال ، والنجباء ؟) .

قلت : وقد علق الجامع رحمه الله على الجملة الأخيرة بقوله (هكذا بالأصل) ، وهذا يدل على أنه استنكر مثل هذه العبارة ، والشيخ رحمه الله له كلام على إبطال هذه الأسماء وأنها لم ترد في الكتاب ولا السنة ، ومن ذلك :

قوله في الفتاوى ١١ / ٤٣٣ (أما الأسماء الدائرة على السنة كثير من النساك والعامة

مثل الغوث الذي بمكة و الأوتاد الأربعة و الأقطاب السبعة والأبدال الأربعين و النجباء الثلاثمائة فهذه أسماء ليست موجودة في كتاب الله تعالى ولا هي أيضا مأثورة عن النبي ﷺ بإسناد صحيح ولا ضعيف . . . الخ الفتوى وهي طويلة مفصلة) .

وقال في (المنهاج) ١ / ٩٣ (وأيضا فجميع هذه الألفاظ : لفظ الغوث ، والقطب ، والأوتاد ، والنجباء ، وغيرها ، لم ينقل أحد عن النبي ﷺ بإسناد معروف أنه تكلم بشيء منها ولا أصحابه ، ولكن لفظ الأبدال تكلم به بعض السلف ، ويروى فيه عن النبي ﷺ حديث ضعيف) .

وفي الجملة : فهذه الرسالة نفسها ليس نفس شيخ الإسلام رحمه الله في رسائله ، والله أعلم .

الأمر الثاني : أنه قد حصل تصحيفات يسيرة في هذه الرسالة ، ومن ذلك[١] :

١- ص ٣٥٣ (وكان من نوع المفضول ما هو خير من كثير من أعيان النوع الفاضل : كالحمار والفأرة والفرس الزمن ، والمرأة الصالحة مع الرجل الفاجر) .

قلت : (كالحمار والفأرة) صوابه : (كالحمار الفاره) .

٢- ص ٣٥٧ (وروى عبد الله في (التفسير)) ، وقد ذكر هذا الأثر سابقا ص ٣٤٤ وقال فيه (عبد الله في (السنن)) ، وجاء في ص ٣٦٩ (السنة) وهو الأظهر ، والله أعلم .

٣- ص ٣٦٠ (والبهائم لا تعبد الله) ، ولعله : لا تعبد إلا الله .

٤- ص ٣٦٤ (وإذا كانت القصة قد تكررت وليس فيها ما يدل على الخصوص فليس دعوى الخصوص فيها من البهتان) .

---

(١) هناك أخطاء مطبعية ذكرتها في آخر الكتاب .

قلت : ويظهر أن العبارة : (كان دعوى الخصوص فيها من البهتان) أو (فإن دعوى الخصوص) ، ونحو ذلك .

٥-ص ٣٦٨ : ذكر الدليل الثامن ، ثم في السطر الثاني عشر قال : (ثم ذكر ما رواه الخلال . . .) ، وهذا يدل على أمرين :

الأول : حصول اختصار ، لأن (الدليل التاسع) و (العاشر) لم تذكر مسبوقة بالرقم - وإن كانت قد ذكرت أحاديث - ، وإنما ذكر ص ٣٧٠ (الدليل الحادي عشر) .

والثاني : أن هذه النسخة متصرف فيها .

٦- ص ٣٦٩ (فلا يقول مثل هذا القول إلا عن [وأشار الجامع رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن هنا بياضا في الأصل] بين ، والكذب على الله عز وجل أعظم من الكذب على رسوله) .

قلت : ويظهر أن العبارة (إلا عن علمٍ بيّن) أو نحوها .

٧- ص ٣٧٣ (وأما الملائكة فإن حالهم شبيهة بحالهم بعد ذلك ، فإن ثوابهم متصل وليست الجنة مخلوقة ، وتصديق هذا . . .) .

قلت : ويظهر أن العبارة (وليست الجنة مخلوقة لهم) .

٨- ص ٣٧٤ (لا يقول إن إجلاسه على العرش منكراً) والصواب : (منكر) .

٩- ص٣٨٧ : (ولا يقال : إنه لما لم يقرن بالإنكار دل على أنه حق ، فإن قولهن : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ خطأ . وقولهن : ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ خطأ أيضا في غيبتهن[1] عنه أنه بشر وإثباتهن أنه ملك وإن لم يقرن بالإنكار [دل على أنه حق وأن قولهن : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ : خطأ في نفيهن عنه

(١) كذا ، وهو تصحيف صوابه : نفيهن .

البشرية وإثباتهن له الملائكية ؛ وإن لم يقرن بالإنكار] لغيبة عقولهن عند رؤيته فلم يلمن في تلك الحال على ذلك) .

قلت : والذي يظهر أن ما بين المعقوفتين مكرر ، والله أعلم .

ﮱﮱﮱﮱﮱﮱ

٥٢٢/٤ ، ٥٢٣:

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » رواه أهل السنن ؛ كأبي داود ، والترمذي ، وابن ماجه وعلله بعضهم بأنه روي مرسلا ، وصححه الحافظ) .

قلت :

ظننت في بداية الأمر أن قوله : (وصححه الحافظ) مقحم من بعض النساخ ، لأن المشهور عند المتأخرين أن يقولوا هذا الكلام فيما صححه (الحافظ ابن حجر رحمه الله : ت : ٨٥٢) ، ولا أعلم الشيخ رحمه الله أيضاً يطلق مثل هذه العبارات ويريد بها حافظاً بعينه إلا أن يسميه .

ثم تبين لي فيما بعد أن (الحافظ) مصحف من (الحفاظ) ، وصواب العبارة (وصححه الحفاظ) ، كما ذكره الشيخ رحمه الله نفسه عن هذا الحديث في موضعين آخرين بهذا اللفظ : (٥٠٢/١٧) ، (١٦٠/٢٢) .

